

الحكومة : السعي للمعالجة خير من كلفة الجمود

بقلم: الدكتور مكرم صادر*

ما وقد صار لنا حكومة بعد مخاض طويل فلتعمل. وليس مطلوباً او منتظراً منها ان تجترح المعجزات. فلسنا في عصر المعجزات ولبنان لم يعد بلد للمعجزات. المطلوب من الحكومة ببساطة أولاً ان توقف التدهور وان تتخذ ثانياً رزمة من الإجراءات لا تُعيق مستقبلاً الإصلاحات البنوية إن أطلقناها بل تسهّل تحقيقها. فالإصلاحات تحتاج الى إدارات ومؤسسات عامة تعمل بالحد الأدنى. وتحتاج الى مؤسسات خاصة قابلة للحياة توقف على الأقل تسريح العاملين لديها إن لم تخلق فرص عمل جديدة. فنضع بذلك حداً لنزيف هجرة الشباب والأسر. والإصلاحات تحتاج ثالثاً لكمية ولنوعية من الإستثمارات يصعب توفرها دون الحد الأدنى من الإستقرار في معدلات الصرف والتضخم. وتحتاج الإصلاحات اخيراً الى إعادة علاقات لبنان مع الأسواق العالمية من خلال التفاوض مجدداً مع الدائنين بهدف إعادة هيكلة الدين العام والقطاع المالي. ما يفتح الباب لاحقاً للتفاوض مع المؤسسات المالية الدولية من وضعية أفضل من القائمة حالياً.

تنطلق الحكومة طبعاً من إطار عمل، إقتصادياً ومالياً ونقدياً ومصرفياً صعب ولكنه غير مستحيل إذا كنا متشائمين بل ومؤاتي للعمل إذا أردنا ان نكون متفائلين كما تظهره المعطيات والوقائع أدناه:

(1) سجّلت المدفوعات الخارجية وهي نقطة إرتكاز الأزمة في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري عجزاً قارب 1,8 مليار دولار مقابل 5,4 و5,5 ملياراً تبعاً للفترة ذاتها من الأعوام 2019 و2020. ويعود ذلك من جهة أولى أساساً لتراجع الاستيراد بنسبٍ تراوحت بين 33% و41%. ويعود من جهة ثانية لاستمرار حجم ووتيرة تحويلات غير المقيمين الى لبنان بما فيها المساعدات الأجنبية التي تكثفت وتسارعت بعد التفجير المجرم للمرفأ بينما قابلها من جهة ثالثة تباطؤ في خروج الرساميل من لبنان الى الخارج.

(2) يمكن للحكومة ان تحصل على موارد بالعملات الأجنبية تقارب مليارين ونصف مليار دولار من خلال استعمال حصتها من حقوق السحب الخاصة التي أقرها صندوق النقد الدولي مؤخراً والتي سترشد

احتياطي العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان بما يفوق المليار دولار حتى ولو ترتب عليها كلفة ضئيلة جراء أنظمة عمل الصندوق. وكذلك من خلال الإعتمادات المخصصة من البنك الدولي للمساعدات الإنسانية والاجتماعية ومن جهات دولية أخرى.

إن ضخ هذه السيولة بالعملات الأجنبية يساهم في إحتواء الأزمة الاجتماعية والمعيشية الحادة لفئات الدخل المتدني والمحدود من جهة. ويساهم في تخفيف الضغط على ما تبقى من احتياطي الزامي لدى مصرف لبنان من جهة ثانية ويعزز أخيراً النشاط الإقتصادي في البلد من خلال الطلب الإستهلاكي. دون ان تُغفل تحويلات اللبنانيين الى لبنان والتي استمرت تتدفق إستناداً إلى أحدث الإحصاءات المتوفرة بحجم يقارب سبع مليارات سنوياً.

وهكذا إن مجموع هذه الموارد المالية بالعملات الأجنبية يشكل تقريباً 50% من الدخل القومي ويحول دون الإنهيار الإجتماعي ذات التداعيات الكارثية على البلد. انه يُعطي البلد فسحة زمنية على الحكومة المولودة حديثاً حُسن استعمالها والحرص على عدم إضاعتها.

3) ولدى الحكومة أيضاً فرصة حقيقية من جهة أولى للإفادة من إمكانيات القطاع المصرفي ومن جهة ثانية لإطلاق عملية إعادة هيكلته. فلا يمكن للإقتصاد ان يعاود وتيرة مطلوبة من النشاط والنمو دون إنخراط المصارف الكلي بهذه العملية. وبالرغم من كل ما أصاب القطاع المصرفي من مسالب وما تعرض له من تجني وحملات وبالرغم من القيود التي وضعها على السحوبات النقدية والتحويلات للخارج إزاء إمتناع السلطات التنفيذية والتشريعية من إقرار قانون الكابيتال كونترول ما زال لدى القطاع المصرفي موارد ومزايا يصعب بل يستحيل إطلاق عجلة الإقتصاد دونه.

فالمصارف 1040 فرعاً تغطي كل احياء المدن ومعظم مراكز الأفضية. وحافظ القطاع على معظم موارده البشرية المؤهلة تقنياً ومهنيّاً ولم تشمله هجرة الكوادر إلا وبنسبٍ منخفضة لا تذكر. ولديه أنظمة عمل وتجهيزات قابلة للتفعيل بسرعة عندما تقتضي الحاجة. وللتذكير فإن محفظة القروض التي تفوق 31 مليار دولار (60% منها بالعملات) ما زالت عاملة (Performing) وقد تقلّصت بما يفوق الـ 18 مليار دولار وبنسبة 37% خلال الفترة 2019 - تموز 2021 بفعل التسديد المبكر للإفادة من الواقع القائم. بموازاة تقلص التسليفات فقد تراجعت الودائع بـ 26 ملياراً الى 132 مليار دولار أي بنسبة 16%. أما رساميل المصارف فسجلت تراجعاً في الفترة ذاتها بمعدل 4 مليارات دولار وياتت عند مستوى أدنى من 17 ملياراً ولكنها كافية لمتطلبات العمل في هذه المرحلة.

وعليه وبانتظار إعادة هيكلته يبقى القطاع المصرفي ممراً إلزامياً لإجراء المدفوعات الداخلية والخارجية والمعاملات المصرفية. وللحكومة ان تضع ثقلها لإصدار قانون الكابيتال كونترول ضناً بالإمكانات ولتنظيم أولويات المدفوعات الخارجية بما يتناسب مع احتياجات البلد.

وللحكومة أيضاً ان تبادر الى اقتراح إطار لإعادة هيكله القطاع أو لتصحيحه كما جاء في البيان الوزاري. لإعادة الهيكله ضرورية رغم انها ستظل غير كافية إذا لم تشمل مالية الدولة لناحية ضبط العجز؛ وإذا لم تستند إلى برنامج واضح لإعادة هيكله الدين العام ولإعادة رسملة مصرف الدولة المركزي أي مصرف لبنان. إعادة هيكله القطاع المصرفي ضرورية وواجب ومن المنطقي ان تجري بالتعاون بين كل أطراف العلاقة أي المصارف والسلطات المالية والنقدية والرقابية بعيداً عن التفرد والكيدية والنوايا السيئة التي ميزت مقارنة الحكومة السابقة لهذا الموضوع الوطني، الهام والإستراتيجي.

أصبح اليوم عندنا حكومة فلتعمل. والناس تآزرها وكذلك الهيئات الإقتصادية بما فيها جمعية المصارف. المطلوب وضوح في الرؤية وإرادة في التنفيذ بعيداً عن المصالح والزواريب الضيقة التي قد تفرضها الإنتخابات النيابية القادمة والتي يُخشى أن يكون لها عندها إنعكاسات في غير مصلحة البلاد والعباد.
